الأمم المتحدة

A/56/127–E/2001/101

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 July 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ١٢ من القائمة الأولية*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١
البند ١٣ (ك) من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل الاقتصادية والبيئية: الإدارة العامة والتنمية

التقييم الخمسي للتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٥ المتعلق بالإدارة العامة والتنمية

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١–٥	٤
ثانيا – الاتجاهات والتحديات الراهنة التي تؤثر في الإدارة العامة	٦–٢١	٤
ألف – تخفيف حدة الفقر والتفاوت في الدخول	٨	٥
باء – النهوض بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين	٩–١٠	٥
جيم – جعل العولمة تعمل لصالح الجميع	١١–١٦	٦
دال – آفاق السكان وأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	١٧–١٩	٧

* A/56/50.

** E/2001/100.

180701 180701 01-43664 (A)
0143664

هاء –	حماية البيئة والتنمية المستدامة	٢٠	٨
واو –	منع وإدارة الصراعات العنيفة	٢١	٩
ثالثا –	استجابات الإدارة العامة	٢٢-٤١	٩
ألف –	تعزيز ا الديمقراطية واللامركزية	٢٣-٢٤	٩
بـاء –	إنشاء الأطر القانونية والمؤسسية ونظم الإدارة الاقتصادية	٢٥-٢٦	٩
جيم –	تيسير القضاء على البيروقراطية	٢٧	١٠
دال –	وضع المدونات الأخلاقية واستراتيجيات مكافحة الفساد	٢٨	١٠
هاء –	تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في القطاع العام	٢٩	١١
واو –	توفير الخدمة العامـة للجميع	٣٠	١١
زاي –	تحسين تعبئة الوارد ونظم الإدارة العامة	٣١-٣٣	١١
حاء –	الاستفادة من إمكانيات الحكم الإلكتروني	٣٤-٣٨	١٢
طاء –	تعزيز الشراكات بين الدولة والسوق والمجتمع المدني	٣٩	١٤
ياء –	تعزيز القدرة على إدارة التنوع ومنع الصراع	٤٠	١٤
كاف –	تعزيز التعاون الدولي والتكامل الإقليمي	٤١	١٥
رابعا –	الدروس المستفادة	٤٢-٥٢	١٥
ألف –	تعزيز إمساك البلدان بزمام الاصلاحات	٤٣-٤٧	١٥
باء –	إعطاء معنى للديمقراطية: ضرورة وجود دولة قوية واستراتيجية وديمقراطية	٤٨-٤٩	١٦
جيم –	الدولة كحلقة وصل لشؤون الحكم	٥٠-٥٢	١٧
خامسا –	خطة لتعزيز القدرات ودور الأمم المتحدة	٥٣-٨٧	١٧
ألف –	الدعوة	٤٥-٦٦	١٧
باء –	تحقيق فهم مشترك	٦٧-٧٠	١٩
جيم –	تقاسم المعلومات وتبادل التجارب	٧١-٧٣	٢٠

دال – بناء القدرات الاستراتيجية والمهارات الأساسية ٧٤-٧٨ ٢١

هاء – تعزيز القيم الأساسية للخدمة العمومية ٧٩-٨٠ ٢٢

واو – تقديم المساعدة في مجال بناء المؤسسات ٨١-٨٣ ٢٢

زاي – تحسين تنسيق المساعدة الإنمائية ٨٤-٨٧ ٢٣

سادسا – استنتاج ٨٨-٩٠ ٢٤

مرفق شبكة الأمم المتحدة من أجل بناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة ٢٥

أولا – مقدمة

١ – أيدت الجمعية العامة، بقرارها ٥٣/٢٠١، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨/٢٢٠، المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يجري تقييماً خمسياً للتقدم المحرز في تنفيذ القرار ٥٠/٢٢٥ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً عن استنتاجاته ، عن طريق المجلس، في عام ٢٠٠١.

٢ – وعقب المؤتمرات الكبيرة ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات، شددت الجمعية العامة في قرارها ٥٠/٢٢٥ على أهمية الحكم والإدارة الشفافين والخاضعين للمساءلة في جميع قطاعات المجتمع. واعترفت أيضاً بالحاجة إلى أن تكون نظم الإدارة العامة سليمة وكفؤة ومجهزة جيداً بالقدرات والطاقات؛ ودعت الحكومات إلى تقوية قدراتها في مجال الإدارة العامة والإدارة المالية من خلال الإصلاح الإداري والتنظيمي للقطاع العام، مع التأكيد على تعزيز كفاءة المؤسسات العامة وإنتاجيتها، ومساءلتها واستجابتها؛ وشجعت تطبيق اللامركزية على المؤسسات والخدمات العامة حيثما كان ذلك ممكناً.

٣ – وفي القرار نفسه، اعترفت الجمعية العامة بأهمية دور أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها في مجال الإدارة العامة والتنمية، ودعت إلى تعزيز فعاليتها وتآزرها، بغية مساعدة الحكومات، بناءً على طلبها، على تحسين قدرتها على الاستجابة لتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، فضلاً عن تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان. وعلاوة على ذلك، أوصت الجمعية بأن يتخذ الأمين العام تدابير ملائمة لكفالة وجود أقصى قدرٍ من التنسيق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة والتنمية.

٤ – ويهدف هذا التقرير إلى دراسة الاتجاهات الراهنة وتقييم التقدم الذي أحرزته الحكومات والشركاء الآخرون المعنيون، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، والتحديات التي تواجههم في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٥ بشأن الإدارة العامة والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، يُتيح استعراضُ الاستراتيجيات والاستجابات في مجال السياسة العامة، الوطنية منها والدولية، فرصة لتناول التوصيات التي اعتمدها فريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة في الإدارة العامة والمالية العامة في اجتماعه الخامس عشر، المعقود في نيويورك في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، والواردة في تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (E/2000/66).

٥ – وسوف تُعزَّزُ التحليلات والنتائج الإجمالية، في إطار التقييم الخمسي، بإضافات لهذا التقرير لتقديم معلومات أساسية، كموجز للتقارير الوطنية المقدمة استجابةً للاستبيان الذي وُجِّهَ إلى موظفي الحكومات المسؤولين عن الإدارة العامة، ونظرة عامة على المساهمات التي قدمتها المنظمات الدولية ذات العلاقة، من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، عن أنشطتها في مجال الإدارة العامة والتنمية. وسوف توضع جميع المعلومات الأساسية في موقع على شبكة الإنترنت: http://unpan.org/dpepa.asp ويمكن الوصول إليه من خلال شبكة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة (UNPAN).

ثانيا – الاتجاهات والتحديات الراهنة التي تؤثر في الإدارة العامة

٦ – في بداية ألفية جديدة، توجد إمكانيات هائلة لزيادة الازدهار في العالم وتقدُّم حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والسلم. وقد أسهمت منجزات كبيرة في كثير من ميادين النشاط البشري إسهاماً كبيراً في تحسين أحوال المعيشة لكثير

من الناس في كل أنحاء الكرة الأرضية. فإلى التقدم في العلوم والطب تُعزى زيادة طول العمر المتوقع والانخفاض الهائل في نسبة وفيات الرُّضَّع. وفتحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال الأبواب إلى مزيد من التفاعل والتواصل، وتقلص المسافات والزمن. وأوجدت العولمةُ فرصاً جديدة للتنمية الاقتصادية. ورُفِعَتْ الحواجز التي تعترضُ سبيل التجارة والضوابط المفروضة على رأس المال في كثير من أنحاء العالم، مما مكَّن من زيادة التبادلات الاقتصادية. وفتح تدفُّق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا سيما إلى البلدان النامية، طُرُقاً جديدة كثيرة للنمو الاقتصادي.

٧ - على الرغم من أوجه التقدم التي تحققت في كل فرع من فروع المعرفة، وازدياد الثروة العالمية، والفرص التي أطلقتها العولمة من عقالها، يواجه العالم اليوم تحديات كبيرة. وما زالت فوائد العولمة متركزة إلى حدٍّ كبير في مجموعة صغيرة نسبياً من البلدان. فالفقر والتفاوت والحروب الأهلية وتفشي الأمراض الفتاكة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تفتك بكثير من البلدان وتضعف أملها في مستقبل أفضل. هذه التحديات كلها تؤثر في الإدارة العامة بطرق كثيرة وعلى مستويات مختلفة. وأصبحت الدولة ومؤسساتها تتعرض بصورة متزايدة للضغط على المستويين الداخلي والدولي. والتحديات الجديدة والمشاكل الصامدة تدعو إلى ابتكارات وإصلاحات كبيرة في الإدارة العامة. ومن الضروري أن تقوم الدولة، لا سيما في البلدان النامية، بتعزيز قدرتها الإدارية وزيادة فعالية المؤسسات العامة. وبوجه العموم، يوجد لنُظُم الإدارة العامة دورٌ حاسمٌ تؤديه سعياً إلى تحقيق السلم ومزيد من الحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

ألف- تخفيف حدة الفقر والتفاوت في الدخول

٨ - تخفيف حدة الفقر والتفاوت في الدخول هدف ذو أولوية للإدارة العامة، وهو علة وجودها. ففي الوقت الحاضر يعيش نصف سكان العالم، نحو ثلاثة بلايين منهم، على دخل مقداره أقل من دولارين أمريكيين في اليوم بينما يستأثر أغنى ٢٠ في المائة من سكان الكرة الأرضية بأكثر من ٨٠ في المائة من دخل العالم. وما زال التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية آخذاً في الازدياد، وكذلك التفاوت في داخل أكثر البلدان تقدماً. وإن ازدياد الفقر، مقروناً بتدهور رأس المال البشري، واتساع الفجوة بين الغني والفقير، وبين القوي والضعيف، وبين الماهر وغير الماهر، وبين المتصل والمنعزل، يدعو إلى مزيد من بناء القدرات على الصعيد الوطني، وإلى جهود متضافرة على الصعيد الدولي.

باء - النهوض بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين

٩ - على الرغم من التقدم الذي أحرزته بلدان كثيرة في حماية حقوق الإنسان هناك حالات كثيرة جداً انتهكت فيها الحريات الأساسية وحالات معاناة إنسانية في مختلف أنحاء العالم. فالأقليات في بلدان كثيرة ما زالت لم تدمج دمجا تاما في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. ويعاني كثير منها تمييزاً وحرماناً من الحقوق الأساسية ويتعرض أفرادها لاعتداءات بدنية وفي أسوأ الحالات يتعرضون للسجن دون محاكمة عادلة. وإن العمل على تحقيق الديمقراطية شرط أساسي لاحترام حقوق الإنسان، ولكن حكم الأغلبية يجب أن توازنه ضمانات بحماية حقوق الأقليات. وقد تحقق تقدم كبير في هذا الميدان، بخاصة في الثمانينات حين انتشر ما يسمى بـ ''الموجة الثالثة'' من إشاعة الديمقراطية في كثير من أنحاء العالم. وقد اتخذ عدد متزايد من البلدان خطوات نحو تحقيق الحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي صكوك أخرى. ومع ذلك، ما زالت انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة في أنحاء مختلفة من العالم. ويجب، على الصعيد الوطني، أن تواصل الحكومات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها كلها بسنِّ التشريعات المناسبة وتعزيز نظم القضاء

الإداري. وعلى الصعيد الدولي، يلزم بذل مزيد من جهود التنسيق لمكافحة الظواهر القديمة والجديدة، التي تشكل اعتداءً على كرامة الإنسان وحريته، كالاتجار غير المشروع بالأطفال والنساء، مثلاً.

١٠ - وقد بذلت جميع البلدان، بدرجات متفاوتة، جهوداً لتعزيز المساواة بين الجنسين. وقطعت شوطاً بعيداً في توفير ضمانات بحماية المرأة على قدم المساواة أمام القانون. غير أنه يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. وينبغي أن تبذل مؤسسات الحكم ونظم الإدارة العامة جهوداً بالغة لصياغة سياسات واعتماد ممارسات وتعزيز آليات تخصيص الموارد للمرأة في الميادين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بما في ذلك الإدارة العامة ذاتها.

جيم - جعل العولمة تعمل لصالح الجميع

١١ - تعمل نظم الإدارة الوطنية في بيئة أخذت العولمة تشكلها على نحو متزايد. وإن التفاعل الأوثق في المجالات الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذلك الترابط الأكثر بين مختلف مناطق العالم، ما هي إلا جزءٌ من هذه العملية، التي يُرجَّح أن تتسارع في المستقبل. فقد سُنَّت قوانين جديدة لإيجاد التكامل بين الأسواق العالمية، ولكنها لم تكن دائماً مفيدة للبلدان النامية. بل إن فوائد العولمة وُزعت توزيعاً متفاوتاً بين البلدان وفي داخل البلد الواحد، بينما تحمِل تكاليفَها أضعفُ فئات السكان. وينبغي لدى معالجة مسألة العولمة إيلاء مزيد من الانتباه للمخاوف الاجتماعية والبيئية والعمالية.

١٢ - ويعترف الناس بصورة متزايدة بأن العولمة لا يمكن أن تقام على قوى السوق وحدها وإنما يجب أيضاً أن تقام على منهاج قِيَم مشتركة، منها الحرية والمساواة والتضامن والتسامح والمشاركة في حمل المسؤوليات. وهذا بدوره يتطلب حكماً أفضل على الصعيدين الوطني والدولي كليهما. فعلى الصعيد الوطني يلزم توفُّر قدرة أكبر على مواجهة التحديات الكثيرة التي توجِدُها العولمة. وعلى الصعيد الدولي يجب أن تتعلم الدول كيف تحكم مجتمعةً حكماً أفضل. ويجب أن تكون المؤسسات الدولية أكثر استجابة للوقائع الجديدة التي جاءت مع القرن الحادي والعشرين، لتمكين الدول من معالجة الأنشطة العابرة للحدود وكذلك وباء الفقر والتفاوت معالجة أكثر فعالية. والتحدي الذي تواجهه نُظُمُ الإدارة العامة على جميع المستويات هو كيف تستنبط طرقاً فعالة لتسخير فرص العولمة للجميع وفي الوقت نفسه تقليل آثارها السلبية إلى الحد الأدنى. ترد أدناه الخطوط العريضة لبعض الشواغل الهامة في هذا المجال.

١٣ - هجرة العمال المهرة، والبطالة، وانعدام الأمن الاقتصادي: يسَّرت العولمة حركة العمال المهرة عبر الحدود الوطنية ولكنها أسفرت أيضاً عن نزوح مزيد من الأدمغة من البلدان النامية، فجردتها من معظم مواردها البشرية الماهرة. وكذلك تسببت العولمة بزيادة فقدان الأمن الاقتصادي، لا سيما لدى الفئات الضعيفة في المجتمع في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. فالناس يخشون أن يفقدوا وظائفهم لأن الشركات يمكن أن تنقل مراكز عملها بيُسْرٍ إلى مناطق أخرى من العالم حيث أجور اليد العاملة أقل. ويجب أن تصبح نُظُمُ الإدارة العامة الوطنية أكثر استجابة لهذه المشاكل الجديدة ويجب عليها أن تعمل على توفير آليات حافزة للاحتفاظ بالعمال المهرة داخل اقتصاداتها بينما تضمن في الوقت نفسه توفُّر شبكات الأمان الاجتماعي لإعالة العمال الذين يفقدون وظائفهم فجأة.

١٤ - تحديات القدرة المالية للدول: من المرجح أن تضعف العولمة الاقتصادية وتقدُّم تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى حدٍّ كبير قدرة البلدان على جباية الضرائب وتقرير كيفية توزيع العبْء الضريبي. فبينما تجبي معظم البلدان الصناعية

إيرادات من الضرائب أكثر من ذي قبل، هناك ''أَرَضاتٌ مالية'' تأكل كثيراً من أسس نظمها الضريبية. أولاً، يؤدي نمو المعاملات التجارية الإلكترونية إلى معاملات افتراضية يصعب تعقُّبُها. ومن شأن هذا النوع من المعاملات أن يؤدي أيضاً إلى التحول عن إنتاج وبيع المنتجات العينية إلى منتجات رقمية، وهذا يؤدي إلى غموض مفهوم الولاية الضريبية. وهذا الغموض بدوره يجعل من الصعب تعيين مَن يجب أن يدفع الضرائب أو يجبيها. ثانياً، ستحل العملة الإلكترونية محلَّ العملة الفعلية في المعاملات الفردية، وهذا من شأنه أن يخلق مشاكل لسلطات الضرائب لأنه يمكن إتاحة النقد الإلكتروني بنُظُمٍ يمكن حسابها وأخرى لا يمكن حسابها. والنظام الذي لا يمكن حسابه يشكل خطورة لجباية ضريبة القيمة المضافة وجباية ضريبة الدخل لأنه لا يوجد له سجل مركزي. ثالثاً، زيادة التبادل التجاري بين أجزاء الشركة عبر الوطنية التي توجد لها عمليات في بلدان مختلفة تؤدي إلى إساءة استعمال آليات ''التسعير النقلي'' بواسطة التلاعب بالأسعار لنقل الأرباح من بلدٍ فيه الضريبةُ مرتفعة إلى بلدٍ فيه الضريبةُ منخفضة. رابعاً، من شأن زيادة المراكز المالية الخارجية والملاذات الضريبية أن تسهل غسل الأموال والتهرب من الضرائب. خامساً، الأدوات المالية الجديدة والابتكارية، كالمشتقات والصناديق التحوطية التي تعمل من مراكز موجودة في الخارج تجعل من الصعب تعيين المنتفعين والمعاملات وجهات الاختصاص الضريبي. هذه المشاكل كلها تحتاج إلى تدخل جماعي من الدول على الصعيدين الدولي والوطني. فعلى الصعيد الدولي، يجب أن تتعاون الدول على منع تدهور الاستقلال المالي بالعمل على زيادة المواءمة بين النظم الضريبية، وعلى الصعيد الوطني يجب أن تصبح نظم الضريبة أكثر كفاءةً وشفافية لضمان نجاح السياسات الاجتماعية.

١٥ - الفارق التكنولوجي: أوجدت تكنولوجيا الإعلام والاتصال فرصاً لم يسبق لها مثيل وكذلك مخاطر للعالم النامي. ففيها إمكانيات لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ولكنها تنطوي أيضاً على خطورة تجاوز أو تهميش البلدان المتخلفة بالفعل عن ركب الابتكارات التكنولوجية. وتحتاج الدول إلى معالجة العقبات الكبيرة التي تعترض سبيل مشاركة معظم سكان البلدان النامية في عصر المعلومات، كقلة الهياكل الأساسية والتعليم وبناء القدرات والاستثمار والاتصال.

١٦ - شبكات الجرائم الدولية: تواجه الدول، بصورة متزايدة، بمهمة محاربة أشكال جديدة ومتقدمة من أشكال الجريمة تؤثر على أراضيها ولكنها عابرة للحدود في طبيعتها. وشبكات الجرائم أصبحت بصورة متزايدة تستغل أكثر التكنولوجيات تقدماً للاتجار في مختلف أنحاء العالم بالمخدرات والأسلحة والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة وحتى بالناس. وأخذ شكل جديد من أشكال العبودية بالظهور في القرن الحادي والعشرين، وأصبح الأطفال والنساء عرضة بشكل خاص لهذه التهديدات الجديدة. ويدعو انتشار الأنشطة الإجرامية إلى اعتماد أساليب وتقنيات جديدة لمكافحة الجريمة، وهذا يتطلب تعاونا قويا على الصعيد الدولي وكذلك بناء مزيد من القدرات في مجالات منع الجريمة والكشف عنها وإنفاذ القوانين.

دال - آفاق السكان وأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١٧ - من شأن التطورات الحادثة في المجال الديموغرافي أن تؤثر تأثيرا مباشرا على رفاه السكان. ولذلك، فإن هناك ضرورة قصوى لأن تظل الحكومات على إدراك قوي للاتجاهات والتوقعات الديموغرافية لكي تعدل النظم الإدارية للقطاع العام وخدماته وفقا للاحتياجات الناشئة. ووفقا

لأحدث التقديرات، كان عدد سكان العالم في منتصف عام ٢٠٠٠ قد بلغ ٦,١ بليون نسمة، ويزداد حاليا بمعدل ١,٢ في المائة، أو ٧٧ مليون نسمة، سنويا. وعلى مدى الخمسين عاما المقبلة، ستظل البلدان النامية تستأثر بمعظم الزيادة السكانية، ومن المتوقع أن يكون أسرع معدل لهذه الزيادة في أقل البلدان نموا. أما في البلدان المتقدمة النمو فإن شيوخة السكان بلغت حدها. ونتيجة لذلك، فإن عدد كبار السن على الصعيد العالمي (٦٠ سنة فما فوق) سيصبح بحلول عام ٢٠٥٠ أكثر مما هو عليه اليوم بمعدل ثلاث مرات، أي من ٦٠٦ ملايين نسمة إلى قرابة بليونين اثنين. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يظل معدل الهجرة الدولية مرتفعا، كما سيظل من المتوقع أن تكون المناطق الأكثر تقدما هي المستقبلة الصافية للمهاجرين الدوليين بزيادة يبلغ متوسطها نحو مليوني مهاجر كل سنة على مدى الخمسين عاما المقبلة. وبالنظر إلى انخفاض معدلات الخصوبة في أكثر المناطق تقدما، فإن هذه الهجرة سيكون لها أثر كبير على النمو السكاني في تلك المناطق.

١٨ - ويتفاقم أثر وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز على سكان العالم من حيث زيادة معدل الإصابة بالمرض، ومعدل الوفيات، ونقص عدد السكان. ومنذ بدء انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فقد انتشر الآن في جميع أرجاء المعمورة وأدى إلى وفاة ما مجموعه ٢١,٨ مليون نسمة. وحتى الآن لا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي أشد المناطق تأثرا بهذا الوباء، حيث يبلغ معدل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أعلى معدل له في تلك المنطقة. وفي الوقت الذي لا يزال يتزايد فيه معدل انتشار المرض بشكل سريع، فإنه يشكل تهديدا خطيرا للتنمية. فهو يعوق النمو، ويضعف الإدارة السليمة، ويدمر رأس المال البشري، ويقلل من الإنتاجية، ومن ثم فإنه يقوض ما تبذله البلدان من جهود لتخفيف حدة الفقر ولتحسين مستويات المعيشة فيها. وتفقد الحكومات، من جراء هذا المرض، موظفين ذوي مهارات قيمة، وتواجه نفقات متزايدة على الصحة ورعاية الأيتام، فضلا عن انخفاض الإيرادات وقلة عائد الاستثمار الاجتماعي.

١٩ - وتشكل هذه الاتجاهات الديموغرافية تحديا خطيرا أمام نظم الحكم على الصعيدين الوطني والدولي. ففي البلدان النامية، سيتعين على الحكومات أن تتعامل مع طائفة كبيرة من المشاكل المتصلة بالزيادة المتسارعة في عدد السكان، وانتشار الأمراض الفتاكة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي البلدان المتقدمة النمو، سيتعين على النظم الإدارية أن تضطلع بعدد من الإصلاحات للوفاء باحتياجات العدد المتزايد من المسنين وتلبية احتياجات مجتمع يزداد تنوعا.

هاء - حماية البيئة والتنمية المستدامة

٢٠ - تمثل حماية البيئة أحد التحديات القاهرة في عصرنا مما يتطلب مضاعفة العمل لمواجهة هذا التحدي على الصعيدين الوطني والدولي. ولكي يمكن الحفاظ على هذا العالم من أجل الأجيال المقبلة، لا بد للدول أن تكون مستعدة للتعاون بشأن هذه المسألة من خلال إبرام الاتفاقات والتعهد بالالتزامات الخاصة بذلك. وتنطوي التغييرات المناخية التي ستحدث خلال القرن الحادي والعشرين على إمكانات من شأنها أن تؤدي إلى حدوث تغييرات واسعة النطاق في المستقبل وقد لا يكون هناك سبيل إلى درئها في نظمنا الإيكولوجية على الصعيدين القاري والعالمي. وهناك احتمال كبير لأن يزداد حدوث ظواهر من قبيل حالات الجفاف والفيضانات والانهيارات الجليدية وموجات الحرارة والعواصف الريحية. وتشمل النظم الطبيعية المعرضة للخطر الأنهار الجليدية، والشُعب والجزر المرجانية، وأشجار المنغروف، والغابات الشمالية والاستوائية، والنظم

الإيكولوجية القطبية والجبلية. وستكون البلدان الفقيرة أشد البلدان تأثرا لأن اقتصاداتها تقوم على قطاعات تتأثر بالمناخ، كما أن قدرتها المؤسسية والإدارية أضعف من أن تتصدى بنجاح لهذه التحديات البيئية.

واو – منع وإدارة الصراعات العنيفة

٢١ – خلال العقود الأخيرة طرأت تغييرات كبيرة على طبيعة الصراعات. فالصراعات العنيفة والمسلحة لم تعد تحدث على نطاق واسع فيما بين الدول، لكنها أصبحت تحدث داخل الحدود الوطنية. وارتكبت أعمال التطهير العرقي والإبادة الجماعية في العديد من مناطق العالم، مما تسبب في معاناة إنسانية بالغة وتدمير الأسس الاجتماعية والاقتصادية لكثير من المجتمعات. وكما بينت التجارب الأخيرة، ما لم تتوفر المؤسسات التي يمكن من خلالها توجيه الصراعات، والآليات التي يمكن عن طريقها حل المنازعات، فإنه يمكن للعنف والصراعات أن تتصاعد وتتحول إلى حروب أهلية مدمرة وطويلة الأجل.

ثالثا – استجابات الإدارة العامة

٢٢ – شرعت دول كثيرة في القيام بعدد من الإصلاحات لتمكين الدولة والإدارة العامة من التصدي للتحديات المذكورة آنفا على نحو أكثر كفاءة وفعالية. ولغرض إجراء التقييم الخمسي للتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠، قدمت عدة حكومات معلومات عن جهودها الإصلاحية. ويرد أدناه موجز للسمات الرئيسية لعملية الإصلاح. من الواضح أنه لم يحدث أن أولت جميع البلدان اهتمامها بالتساوي لجميع المجالات التي جرى إبرازها. وقد تنوعت استراتيجيات الإصلاح وفقا للحالات الخاصة للبلدان والأولويات الوطنية. ويعد التصدي لمجالات الإصلاح الرئيسية المبينة أدناه خطوة أساسية نحو تمكين الدول والإدارة العامة من التصدي بنجاح لهذه التحديات خلال الألفية الجديدة.

ألف – تعزيز الديمقراطية واللامركزية

٢٣ – تتيح الديمقراطية أفضل الفرص لتحقيق تقرير المصير والحكم الذاتي، كما أنها تعزز الحرية بطرق كثيرة. وهي توفر الأسس التي يمكن أن تقوم عليها نظم الحكم المسالمة والمتجاوبة والتي يمكن الاعتماد عليها ومساءلتها. وتحقيق الديمقراطية أمر بالغ الأهمية لضمان مشاركة الناس في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأي نظام من نظم الحكم. ولذلك فإن التحول إلى الديمقراطية شرط أساسي لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة، وينبغي الاضطلاع بالإصلاحات المناسبة لضمان إقامة مجتمع ديمقراطي بصورة كاملة. وينبغي التأكيد بوجه خاص على تعزيز البرلمانات، وتحسين المشاركة السياسية، واستحداث القواعد والأنظمة الملائمة بما يكفل إجراء الانتخابات بنزاهة وشفافية وكفاءة.

٢٤ – وكجزء من عملية التحول إلى الديمقراطية، أخذت بلدان مختلفة، بدرجات مختلفة، بالتحول إلى اللامركزية وحققت نجاحا متباينا. وأحد الشروط اللازمة للنجاح في هذه المهمة هو وجود هيئة تشريعية قادرة على حفز عملية اللامركزية السياسية والمالية، والبدء بها ورصدها وتوجيهها. ويتطلب ذلك أيضا وجود قاعدة من الموارد المالية الكافية بما يتيح للحكومات المحلية أن تعمل بصورة سليمة، كما يتطلب توفر موارد بشرية لديها القدرة والكفاءة.

باء – إنشاء الأطر القانونية والمؤسسية ونظم الإدارة الاقتصادية

٢٥ – لقد شكل دائما تعزيز المؤسسات السياسية وتكييفها مع مطالب وضغوط البيئة المتغيرة أولوية لكثير من البلدان

النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وينبغي أن يظل هذا التعزيز على رأس جدول أعمال الإصلاحات. ومن المسلم به على نطاق واسع أن التوسع في تحقيق التنمية المستدامة والرخاء لا يمكن تحقيقه إلا بوجود مؤسسات حكومية قوية وسليمة. وفي هذا الصدد تحتاج الحكومات إلى إنشاء أطر عمل تنظيمية ومؤسسية فعالة، بما في ذلك نظام سياسي يكفل المشاركة العريضة؛ ونظام قانوني يتسم بالكفاءة ويكفل سيادة القانون؛ وهيئة قضائية مستقلة تكفل اتخاذ الإجراءات القانونية الموثوق بها لحل المنازعات؛ وبرلمان قوي يحقق التوازن في السلطة مع الجهاز التنفيذي؛ ونظام ضريبي يتسم بالكفاءة يوفر الموارد اللازمة للاضطلاع بالإصلاحات في مجال السياسة الاجتماعية؛ ونظام مالي حديث يتسم بالكفاءة والشفافية. وهناك حاجة إلى توفر النظم القانونية التي تتسم بالإنصاف والشفافية والتماسك من أجل توفير الأسس والهياكل المتينة التي تكفل للمؤسسات الاجتماعية الاضطلاع بأعمالها.

٢٦ - وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، تجدر الإشارة إلى أن انتعاش الأسواق والازدهار الاقتصادي المستدام لا يمكن تحقيقهما إلا في ظل دولة ديمقراطية قوية وفاعلة توفر من خلال القوانين والمؤسسات بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص. فتوفر الأطر القانونية والتنظيمية الكافية أمر أساسي للإدارة الاقتصادية السليمة. ويشتمل ذلك على جبر عثرات الأسواق، ووضع قوانين للمنافسة وأنظمة لمكافحة الاحتكارات. وما لم توجد المؤسسات الملائمة، يُقضى على المنافسة وتنعدم سيادة القانون مما يؤدي إلى عدم الاستقرار والفساد والفوضى كما يؤدي ذلك عادة إلى ظهور ما يسمى بدولة اللصوص. بل إن الخطأ الرئيسي في برامج الإصلاح التي طبقت في بلدان عديدة هو الاعتقاد بأنه بإلغاء التخطيط المركزي وتطبيق حقوق الملكية الخاصة، سيتطور نظام السوق بصورة تلقائية ويعمل من تلقاء نفسه. وقد أصبح من المسلم به الآن على نطاق واسع أن السوق ليست كيانا خارقا أو قوة غامضة تسيرها أيد خفية. لكنها، على العكس من ذلك، مؤسسة اجتماعية جرى تطويرها على مر الزمن من خلال العمل الإنساني والواعي. وقد أظهرت التجربة أن القطاع الخاص لا يمكن أن يتطور بصورة كاملة ما لم تضع الحكومات إطارا قانونيا يضمن الملكية الخاصة ويحميها، وينظم العلاقات التجارية، وينفذ الالتزامات التي تنطوي عليها العقود التجارية. وفي كثير من الحالات، ينبغي للحكومات أن تقود عملية تبسيط الإجراءات والأنظمة المتعلقة بتسجيل المحلات التجارية وترخيصها. ويقع على عاتق الحكومات دور بالغ الأهمية فيما يتعلق بوضع إطار تنظيمي فعال يمكن فيه للقطاع الخاص أن يتطور ويعمل بصورة كاملة. وينبغي أن توجه الجهود بصورة مستمرة نحو ضمان كون الأطر المؤسسية قادرة على الاستجابة للبيئة المتغيرة لعالم اليوم.

جيم - تيسير القضاء على البيروقراطية

٢٧ - في هذا العهد الجديد، لا يمكن للهياكل البيروقراطية العتيقة أن تعمل بصورة فعالة. وينبغي أن تسير اللامركزية واللابيروقراطية جنبا إلى جنب مع اتباع نُهُجٍ جديدة للإدارة تتوخى تأكيد الانفتاح وإمكانية التكيف والمشاركة والمرونة والتنوع والاستجابة. والكثير من المهام الجديدة للحكم تتطلب من السلطات العامة أن تعمل كجهات وسيطة أو مؤيدة أو مشجعة، تسعى بنشاط إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، أو تكافح بصورة أخرى لإشراك المجتمع المدني في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية.

دال - وضع المدونات الأخلاقية واستراتيجيات مكافحة الفساد

٢٨ - مفهوم الاحتراف المهني، الذي عاد بقوة إلى ميدان الإدارة خلال السنوات القليلة الماضية، مفهوم يشتمل على طائفة كبيرة من المهارات والمعارف اللازمة لتهيئة إدارة فعالة

في عالم اليوم السريع الحركة. فقد كان القلق من تدهور المعايير في الحياة العامة وما صاحب ذلك من حاجة إلى توخي النزاهة فيها هو الدافع وراء المناقشة الدائرة حول نطاق وأهمية الاحتراف المهني في الخدمات العامة وحول استراتيجيات مكافحة الفساد. والاحتراف المهني في إطار الحكومة لا يقوم فقط على توفر المعرفة العميقة والاستعداد والمهارات ذات الصلة، ولكن أيضا على نظام متماسك للقيم يشارك فيه الناس على نطاق واسع وتترسخ جذوره في نفوسهم، ويتبدى هذا النظام في السعي إلى الحصول على المعرفة وتطبيقها الدقيق، واستخدام مهارات معينة، وممارسة الرقابة على التطبيق. وواقع الأمر هو أن الاحتراف المهني يتمثل في المعايير والقيم التي تقوم عليها ممارسات وسلوك الموظفين العموميين يوما بعد يوم. ومع أن هذه القيم والمعايير يجب أن تعكس التوقعات المتغيرة للعملاء والمستفيدين من الخدمات الاجتماعية، ينبغي لها أيضا أن تكون تعبيرا عن رسالة المؤسسات العامة والأماني التي تسعى إلى بلوغها. ومن هنا فإن القيمة التي تمثلها تشكل أداة هامة للتوجيه والحفز. وقد اتخذت الحكومات، وينبغي لها أن تواصل اتخاذ، تدابير عاجلة وملموسة لتدعيم البنى الأساسية الأخلاقية لبلدانها ولإقامة مجموعة شاملة من الآليات، بما في ذلك تناسب الأجر مع الجدارة ومعايير لقياس الأداء، من أجل التصدي للفساد ورفع مستوى المعايير عموما في الحياة العامة على الصعيدين الوطني والعالمي.

هاء – تعزيز الشفافية، والمساءلة، والكفاءة في القطاع العام

٢٩ – جنبا إلى جنب مع استراتيجيات مكافحة الفساد، هناك أيضا حاجة إلى وضع إطار عمل من القواعد والعمليات والممارسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة. وتقتضي البيئة العالمية الجديدة وجود قدر كبير من التماسك والشفافية والاتساق والمساءلة في القطاع العام ووجود كادر من المديرين رفيعي المستوى الذين يكون بمقدورهم تعزيز القيم المذكورة أعلاه والعمل بفعالية في إطار البيئة الدولية الجديدة. ومما له أهميته البالغة تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد وفي الأعمال اليومية للنظم الإدارية الوطنية. وأدخلت في بلدان عديدة آليات جديدة لضمان كفاءة نظم الإدارة العامة وتلبيتها لاحتياجات الناس، ولضمان مساءلة موظفي الخدمة المدنية عن أداء مهامهم. وضمان المساءلة عن طريق الآليات الملائمة أمر أساسي لضمان كون الإدارة العامة تعمل بكفاءة وفعالية وشفافية.

واو – توفير الخدمة العامة للجميع

٣٠ – توفير فرص الحصول على الخدمات العامة شرط لا بد منه للتخفيف من حدة الفقر وزيادة الإنصاف. ومن شأن عدم توفير فرص الحصول على الخدمات الأساسية من قبيل الصحة والتعليم والمرافق الصحية والكهرباء والمياه الصالحة للشرب أن يعرض للخطر مستقبل كثير من الناس في البلدان النامية. وإذا لم تتدخل الحكومات بشكل فعال لتيسير تعميم الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي، وعلى الصحة والمرافق الصحية والسكن والهياكل الأساسية المناسبة، ستستمر الاختلالات الشديدة بين مختلف القطاعات الاجتماعية في المجتمع مما يؤدي إلى إدامة ”حلقة التفاوت المفرغة“. ومن المهام الأساسية للإدارة العامة ضمان توفير الخدمات الأساسية للجميع واستحداث آليات جديدة وأكثر كفاءة لتقديم الخدمات العامة. ومن أجل التغلب على قيود الميزانية، بدأت بلدان كثيرة في إشراك جماعات المجتمع المدني في تقديم الخدمات العامة، وثبت نجاح هذه الاستراتيجية في حالات كثيرة.

زاي – تحسين تعبئة الموارد ونظم الإدارة المالية

٣١ – تقوم السياسة المالية بدور رئيسي في تمكين أي بلد من بلوغ أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، بدءا من استقرار

الاقتصاد الكلي إلى النمو المستدام وتخفيف حدة الفقر. وخلال فترة التسعينات كان للسياسة المالية دور هام في المداولات المتعلقة بالسياسات العامة لكثير من البلدان مع اشتداد القلق إزاء الأبعاد المالية لارتفاع معدلات البطالة، وعدم كفاية المدخرات الوطنية، وحالات العجز المفرطة في الميزانيات، وأعباء الدين العام. كما أن المشاكل التي تحدق بعمليات تمويل المعاشات التقاعدية ونظم الرعاية الصحية تفرض ضغوطا على إدارة السياسة المالية. وفي مواجهة هذه التحديات، قام الكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ببذل جهود كبيرة لتعزيز تعبئة الموارد المالية المحلية من خلال زيادة الاعتماد على فرض الضرائب والسعي إلى إيجاد موارد إضافية عن طريق ''توسيع القاعدة الضريبية''.

٣٢ - وسوف يتعين على كل من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تواجه حالات عجز مالية لا يمكن تحملها، وأعباء باهظة لخدمة الدين، وانخفاضا في المساعدة الإنمائية، سوف يتعين عليها أن تسعى جاهدة إلى إصلاح استراتيجياتها المتعلقة بتعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية من خلال أدوات ضريبية وغير ضريبية تتسم بالعدالة والإنصاف. وعليها أيضا أن تشرع في إجراء إصلاحات ضريبية لتبسيط وترشيد هياكلها الضريبية. وفي مجال السياسة الضريبية، يمكن لهذه الإصلاحات أن تشتمل على تبسيط النظام الضريبي عن طريق إلغاء الضرائب ذات العائد المنخفض، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتبسيط هيكل النسب الضريبية، وتخفيض نسب الضرائب الحدية المرتفعة. كما ينبغي للإصلاحات أن تهدف إلى تهيئة ساحة تتحقق فيها المساواة الضريبية عن طريق تقليص المعاملات والحوافز الخاصة، والحد من نطاق التهرب الضريبي والتشجيع على الامتثال طواعية للقوانين الضريبية، وتعزيز الإنصاف الضريبي، والحد من التشوهات الناشئة عن تعقيد وعدم كفاية النظم الضريبية القائمة. ومع أن الإصلاحات المتعلقة بالإدارة الضريبية ترتبط عادة بعملية تحديث النظم والإجراءات الضريبية، فإن تحسين القدرات المؤسسية والتقنية له أيضا أهمية كبيرة لضمان وجود نظام للإدارة الضريبية على درجة عالية من الكفاءة. وخلاصة القول، إن الإصلاحات الضريبية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق الإنصاف، والبساطة، والشفافية، والشمول.

٣٣ - وفي العديد من البلدان تقلصت قدرات الإدارة المالية بسبب السعي وراء الشعبية المالية، والآليات الملتوية وغير الفعالة المتبعة في وضع الميزانية، وانهيار مؤسسات الإدارة المالية القائمة. ويثير قلق جميع البلدان شاغل أساسي يتمثل في كيفية تحقيق الانسجام بين الوسائل المتبعة في الإدارة والرقابة الاستراتيجيتَين لمجموع المتغيرات المالية من جهة والعمليات المتعلقة بتغيير سلم أولويات النفقات والتمكين من إدارة المؤسسات الخدماتية إدارة فعالة وابتكارية. وتتضح مع الوقت ضرورة قيام البلدان بإصلاح إدارة المالية العامة بعد إخفاق النهج التقليدية في وضع أنظمة سليمة وفعالة وكفيَّة لتعبئة الموارد وإعداد الميزانية والإدارة المالية. وتنطوي هذه التغييرات على تعزيز القدرات في المجالات الثلاثة التالية: رسم السياسة المالية المركزية، وإدارة النفقات العامة والمساءلة، وتعبئة الإيرادات.

حاء - الاستفادة من إمكانيات الحكم الإلكتروني

٣٤ - أيد المسؤولون الحكوميون بشكل متزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإدارة العامة ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو، ما مهَّد الطريق أمام ما بات يعرف اليوم بـ ''الحكم الإلكتروني''. ويمكن لتكنولوجيات المعلومات أن تحقق طائفة متنوعة من الغايات كتقديم الخدمات العامة للمواطنين في حينها وعلى نحو أكثر فعالية، وتحسين أوجه التعامل مع الأوساط التجارية والصناعية، وتمكين المواطنين

من خلال حصولهم على المعلومات وإيجاد حكم أكثر كفاءة وفعالية بوجه عام. ومن المنافع التي يمكن أن يحققها هذا الواقع خفض الفساد وزيادة الشفافية وتيسير الأمور بشكل أكبر وخفض التكاليف وزيادة ارتياح المواطن للأداء الحكومي. وتأخذ حاليا البلدان في جميع أنحاء العالم بنهج أكثر ابتكارا في التعامل مع مواطنيها، وذلك عن طريق تكييف العديد من الممارسات المستخدمة بنجاح في التجارة الإلكترونية.

٣٥ - وحسَّنت نظم المعلومات الفعالية والكفاءة والإنتاجية في الحكم تحسينا كبيرا بطرق عدة. فعلى سبيل المثال تكفل نظم إدارة الإيرادات الوطنية المتكاملة والمُستندةُ إلى شبكات إدارة المعلومات وتخزينها واسترجاعها بكفاءة أكبر. كما أنها تمكن موظفي الإيرادات من تلقي القضايا في وقت أسرع وبطريقة آلية وتحديث عملية جباية الضرائب. وعلاوة على ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات تمكِّن وزارة الخزانة من جباية الضرائب على نحو أكثر إنتاجية، الأمر الذي يعود بالنفع على الحكومة والبلد. كما أن التوزيع الإلكتروني للوثائق الحكومية وزيادة إمكانيات وصول الجمهور إلى المعلومات الحكومية تشهد حاليا هي أيضا تطورا سريعا جدا في عدد كبير من البلدان. وقد أنشأ العديد من الحكومات مواقع لها على شبكة الإنترنت ووصلت قواعد البيانات ونظم المعلومات بشبكة الإنترنت، وبذلك مكَّنت الجمهور من البحث عن التقارير الحكومية والدراسات وبرامجيات الحاسوب وملفات البيانات وقواعد البيانات، ومعرفة أماكنها على الشبكة والاطلاع عليها وتنزيلها إلكترونيا. كما تعزز تكنولوجيا المعلومات تبادل موارد المعلومات وتمكِّن الحكومات من تقديم خدمات إعلامية أفضل بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وقد ساعدت هذه التكنولوجيا من خلال تحسين قدرة الجمهور على الوصول إلى المعلومات، على تعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومة. وأدت أيضا في العقدين الماضيين دورا رئيسيا في المساعدة على نشر مفهوم إيجاد قطاع عام أكثر فعالية واستجابة، يستند إلى ''إدارة الخدمات''. وأدى التركيز على هذا المفهوم أيضا إلى شيوع استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في قياس فعالية الخدمات المقدمة للجمهور وكفاءتها.

٣٦ - وأحدثت تكنولوجيا المعلومات أيضا تغييرات في طرائق تقديم الخدمات العامة. فلِقرونٍ خلت ظل مفهوم مشاركة المواطنين مشاركة فعالة في جميع شؤون الحياة العامة وإسهامهم إسهاما فعَّالا في تقرير السياسات، إمكانية بعيدة المنال. أما اليوم، فقد حوَّلت مواقع الشبكات الحكومية والبريد الإلكتروني وغيرها من الوسائل تلك الإمكانية المرتجاة إلى واقع. فالاقتراع الإلكتروني على سبيل المثال، سواء نظمته مؤسسات عامة أو خاصة، سيُجرى على الأرجح في مستقبل قريب جدا.

٣٧ - وتعكف حاليا الوكالات والمؤسسات العامة في العديد من البلدان على إعادة هيكلة تنظيماتها بهدف تكييفها والبيئة الجديدة التي أشاعتها تكنولوجيا المعلومات. وهي تقوم حاليا في إطار هذه العملية باختصار طبقات من الإدارة التقليدية وبضغط فئات الوظائف وبتكوين فرق عمل وتدريب موظفين على مهارات متعددة المستويات، وتبسيط تسيير الأعمال وتسليك شؤون الإدارة. وقد أثبتت نتائج إعادة الهندسة هذه النطاق الذي يمكن أن يشمله الإصلاح الإداري وأظهرت أن اتخاذ القرارات بشأن وتيرة وحجم إجراء إصلاح كهذا هو، في نهاية المطاف، رهن بجودة كبار المديرين.

٣٨ - بيد أنه لم يُستفَد من الإمكانية المعترف بها لتكنولوجيا المعلومات على تحسين الأداء الحكومي، استفادة فعالة في جميع أنحاء العالم. إذ لا يزال العديد من البلدان متخلفا في استخدام تكنولوجيا المعلومات في شؤون الحكم،

ويعزى هذا الأمر في جزء منه إلى افتقارها للبنى التحتية الملائمة، وفي جزء آخر إلى قلة إلمامها بالتكنولوجيا. ورغم استمرار وجود هوة رقمية عميقة وواسعة بين الموصولين بالتكنولوجيا وغير الموصولين بها، فإن العديد من البلدان يشهد إحراز أوجه تقدم سريعة في هذا المجال. وينبغي للحكومات مواصلة تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإدارة العامة كما ينبغي للوكالات الدولية تقديم المساعدة في هذا المسعى.

طاء – تعزيز الشراكات بين الدولة والسوق والمجتمع المدني

٣٩ – ينبغي للجهود المبذولة في سبيل تعزيز الدولة ألا تقوض الإسهام الإيجابي الذي يمكن أن تقدمه السوق في تسخير الفرص التي تتيحها العولمة للتنمية وفي دعم تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية. فوجود الدولة لا يتعارض مع وجود السوق كما أنهما ليسا في موقع خصومة. بل يجب عليهما العمل معا كشريكين استراتيجيين في التنمية. وبهذا المعنى يتعين أيضا تعزيز السوق كي تصبح شريكا فعالا للدولة. وقد أثبتت التجربة تلازُم الدولة القوية والسوق القوية. وبالفعل، فإن العائق الرئيسي الذي يحول دون تحقيق التنمية في أقل البلدان نموا وفي البلدان النامية عموما هو رفع المسؤوليات في غالب الأحيان عن مؤسسات القطاع العام الضعيفة وإناطتها بقطاع خاص ضعيف جدا أو يكاد يكون غير موجود. وينبغي أن يقوم نجاح الإصلاحات الإدارية في البلدان النامية على مكامن القوة في كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني والدولة.

ياء – تعزيز القدرة على إدارة التنوع ومنع الصراع

٤٠ – يجب أن تكون لأنظمة الحكم والإدارة العامة على كل من الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي القدرة الكافية على إدماج إدارة الصراعات في سياساتها وممارساتها. بيد أن الجهود المبذولة حتى الآن في إدارة الصراعات كُرست في معظمها للمجتمعات التي هي على وشك الانزلاق إلى العنف أو الواقعة في غمرة صراع مسلح. أي، بعبارة أخرى، جرى حتى الآن إيلاء اهتمام أكثر من اللازم لحل الصراعات عوضا عن إنشاء مؤسسات مناسبة لمنع العنف والصراعات المسلحة. وينبغي بوجه خاص التشديد بقدر أكبر على تعزيز آليات منع الصراعات والحل السلمي للنزاعات وحفظ السلام وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع، والتعمير. فتكاليف التدخل المتأخر باهظة وينبغي لأنظمة الإدارة العامة أن تبدأ في رسم استراتيجيات منع الصراعات. فمن شأن إيجاد آليات أكثر فعالية لحل المنازعات أن تمكِّن البلدان من تسخير مواردها لاحتياجات أكثر إلحاحا ذات طابع اقتصادي واجتماعي. وبهدف كفالة التمكُّن من التدخل المبكر في الصراع من الضروري تحديد الأسباب الجذرية للعنف. وينبغي للبلدان أيضا أن تعزز آليات بناء توافق الآراء وترسخ سيادة القانون. فقد أثبتت التجربة أن التصعيد في معظم الصراعات العنيفة يعزى إلى عدم وجود المؤسسات المناسبة لإدارة التنوع. فالدول الضعيفة التي لديها أنظمة قضائية ضعيفة وأنظمة إدارية وطنية غير معدَّة بشكل جيد لإدارة التنوع الاجتماعي والثقافي والسياسي، مسؤولة عن عدم إيجاد الأحوال المفضية إلى حل المنازعات. ونتيجة لذلك، فقد باتت كيفية إدارة هذا التنوع تمثل تحديا رئيسيا للإدارة العامة في سعيها إلى تحقيق التنمية. وغالب الظن أن هذا التحدي سيزداد مع الوقت بسبب عوامل عدة من بينها الهجرة والاختلاط الثقافي والاجتماعي ونزوع المجتمعات إلى التنوع أكثر منها إلى التجانس من حيث التكوين. لذا يتعين على الحكومات أن تطور القدرات الملائمة على الإنذار المبكر ومنع الصراعات وبناء السلام الطويل الأجل. أما الحل الطويل الأجل فيكمن في أن تقوم الأنظمة الإدارية بتشجيع تطوير مهارات القيام بالوساطات وإجراء المفاوضات، فضلا

عن تعزيز ثقافة حوار ومشاركة على جميع مستويات الحياة السياسية.

كاف - تعزيز التعاون الدولي والتكامل الإقليمي

٤١ - في مواجهة العولمة أخذت الحكومات تبني تحالفات إقليمية جديدة وتعزز تكاملا أوثق مع دول تشاطرها خلفيات تاريخية وثقافية واقتصادية مماثلة. ويثبت التكامل الإقليمي يوما بعد يوم فائدته في مجالات الأمن الجماعي والتعاون الاقتصادي ومواءمة النظم القانونية. ويقيم العديد من البلدان صلات وثيقة مع البلدان المجاورة وغيرها من الدول. والأقلمة آخذة في الانتشار سواء أكان ذلك لأغراض اقتصادية وتجارية أو لملاءمتها الإدارية أو لإنشاء التحالفات السياسية. وعليه، فإن الحكومات تجهد حاليا لتكييف هياكلها وسياساتها وممارساتها الإدارية مع متطلبات المنظمات الإقليمية المشتركة بين الحكومات. وينبغي للبلدان النامية، إذا ما أرادت أن تكون شركاء فعالين في هذه المنظمات، ألا تسعى فقط إلى تحسين مستويات المهارات بل أيضا إلى تغيير مواقف الموظفين الحكوميين في عدد من المجالات. فتعزيز مهارات التفاوض والتشجيع على دراسة اللغات وتحسين المعرفة بالقوانين والأنظمة الدولية هي من أهم شروط النجاح في عالم سائر في طريق العولمة.

رابعا - الدروس المستفادة

٤٢ - يستفاد من معظم الأدلة المتوافرة أن العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وقعت في العقدين الماضيين ضحية مشورة بشأن القرارات المتخذة في السياسات تبيَّن لدى تحليلها في نهاية المطاف أنها لم تستجب إلا استجابة ضئيلة لظروف هذه البلدان واحتياجاتها. وبعكس الاستراتيجيات التي اتُّبعت في السنوات السابقة، قللت السياسات المقترحة من شأن دور المؤسسات الحكومية بعدما نعتتها أساسا بعبارات سلبية واصفةً إياها بأنها عوائق تحول دون تحقيق النمو وحجر عثرة أمام عملية العولمة. وقد ترافق هذا الرأي السلبي في الدولة مع الانتقادات التي طالت قطاع الخدمة العامة. فماذا نقول في النتائج؟ أفادت التقارير بتحقيق نجاح ولا سيما في الشمال والغرب ولكنها أفادت أيضا بإخفاقات في العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. إن وصف الثمانينات بأنها ''العقد الضائع'' والتسعينات بأنها ''مزيج من كل شيء في أحسن الأحوال'' يعطي فكرة عن المسافة الفاصلة بين التوقعات والنتائج.

ألف - تعزيز إمساك البلدان بزمام الإصلاحات

٤٣ - لا تعطي النتائج الأولية التي جرى التوصل إليها والواردة في هذه الوثيقة إلا صورة جزئية عما بات يشكل بوضوح حالة على قدر كبير من التعقيد والتداخل في جميع أنحاء العالم. بيد أن معظم الأدلة المتوافرة تشير إلى توافق في الآراء بشأن بعض السمات البارزة من النُّهج والتدابير الماضية.

٤٤ - فهناك أولا نهج عقائدي وتكنوقراطي لم يراع تعقيدات ظروف وطنية خاصة وغالَى في التشديد على ناحية واحدة من نواحي الإصلاح على حساب سائر النواحي (لتخفيض الإدارة، مثلا). وقد اعتبر هذا النهج الذي بات الآن موضع انتقاد واسع النطاق بوصفه نهجا ''تخفيضيا''، تدبيرا لتقريب النُّهج الإدارية هو أمر مسلَّم به، وهذا التدبير يبدو بعد حصوله أنه أمر غير واقعي إلى حد ما. وعلى غرار ذلك، جهد هذا النهج لتطبيق حل ''الطريقة الفُضلى الوحيدة'' التي استحقت أن توصف بلقب ''حجم واحد يلائم الجميع''. وقد أعرب فريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة في اجتماعه الخامس عشر ''عن التشكيك القوي

بالحلول القائمة على أساس 'حجم واحد يلائم الجميع' وشدد على أهمية اتباع نُهُج مصممة لكل حالة على حدة، لتلبية الاحتياجات المتنوعة لفرادى البلدان''. وأشار الفريق أيضا إلى ''أن تطبيق نهج تكنوقراطي إلى حد الإفراط أو هادف إلى تحقيق نمو اقتصادي صرف، في تنمية المؤسسات يُحدِث شرخا بين استراتيجية المؤسسات والبيئة السياسية والاجتماعية الاقتصادية التي من المفترض أن تخدمها هذه الاستراتيجية''[٢].

٤٥ - ثانيا، تعرضت العلاقة بين البلدان المتلقية والبلدان المانحة لانتقاد يتصل بالأمر عينه. فخلافا للعقيدة المعتمدة رسميا، أثبت العديد من البرامج أنه كان مدفوعا بالعروض المقدمة. وقد نجم عن ذلك في الكثير من الحالات إدخال إصلاحات بإيعاز من الخارج. ونتيجة لهذا الأمر غالبا ما طغى الأسلوب على الموضوع الأساس وبات شغل البرامج الشاغل إيجاد ''حلول سريعة'' عوضا عن إحراز تقدم طويل الأجل.

٤٦ - وتشير الدروس المستمدة من الخبرة إشارة قوية إلى استنتاج أنه إذا ما أريد أن يُكتب النجاح للإصلاحات وبالتالي أن تتمخض عن برامج المعونة نتائج ''سهلة الاستعمال''، فيجب على هذه الإصلاحات أن تكون بشكل واضح ابنة بيئتها ومدفوعة بالطلب ومتسقة داخليا ومنسقة على النحو الواجب على مستوى السياسات الوطنية.

٤٧ - وبات من الواضح أن رسم وتنفيذ برامج الإصلاح يتطلبان مشاركة مطردة من جانب أفرقة وطنية مختصة. ويجب أن يكون أبناء البلد في موقع اتخاذ القرار. ولا يمكن ترك اتخاذ القرارات بشأن السياسات الرئيسية لمستشارين ''من الخارج'' أيا كانت كفاءتهم. فأيا كان مستوى حسن نية المستشارين الأجانب وقدراتهم الفنية، يجب أن يقتصروا على إسداء المشورة والتوجيه. وأي تخطٍّ لهذه الحدود يؤدي إلى نتائج عكسية ويتسم بقِصر النظر إلى حد خطير. كما أن المغالاة في تنفيذ هذا التدخل تقوض ثقة الشعوب بحكوماتها ومؤسساتها. فالديمقراطية ''تفرغ من مضمونها'' والمساءلة من صدقيتها عندما يستنتج المواطنون أن زمام الأمور قد أفلت من يد حكومتهم المنتخبة.

باء - إعطاء معنى للديمقراطية: ضرورة وجود دولة قوية واستراتيجية وديمقراطية

٤٨ - لقد أثبتت الخبرة أن ''إفراغ الديمقراطية من مضمونها'' يدفع بالجمهور إلى السخرية واللامبالاة والاستعداء. وهذه غالبا هي نتيجة ''إفراغ الدولة من مضمونها''. وقيل إن الدول تواجه ''فقدان السلطة والاستقلال الذاتي'' وإنه سيتعين على سيادة الدولة وأنظمة الديمقراطية والمساءلة أن تأخذ في القرن المقبل أشكالا جديدة من أشكال ''الوكالة العالمية''. بيد أنه، إلى أن يحدث ذلك، سيبقى ما نسميه اليوم بـ ''الدولة الأمة''، التي تختلف، اليوم عما كانت عليه قبل نصف قرن، أفضل أداة لدينا لتحقيق مآربنا بطرق ديمقراطية.

٤٩ - فلا غنى عن الدولة للحكم الديمقراطي. بيد أنه أشير إلى أن من غير الممكن الاضطلاع بالعديد من مهامها، كما كانت الحال في الماضي، بطريقة جاذبة نحو المركز انطلاقا من عاصمة الدولة. وقد آل أمر الاضطلاع بمهام رئيسية للحكومة إلى المستوى دون الوطني، والأهم من ذلك أن قرارات رئيسية للحكومة أصبحت تُتخذ في إطار أنظمة حكومية دولية أو رهنا بأحكامها (كمنظمة التجارة العالمية) والهيئات فوق الوطنية (كالاتحاد الأوروبي). وكما أشار فريق الخبراء عن حق، هذه الحالة تستلزم متطلبات جديدة رئيسية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي متطلبات ليست البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

مستعدة لها في معظم الأحيان. ويمكن القول في الواقع إن عجز القدرات – أي المسافة التي تفصل بين ما تملكه البلدان وما يتعين القيام به لجعلها ديمقراطيات تؤدي وظائفها جيدا، وعاملة فعالة على الساحة الدولية – هو أحد الأسباب الرئيسية للأزمات التي تحيق بالعالم اليوم.

جيم – الدولة كحلقة وصل لشؤون الحكم

٥٠ – إحدى النتائج والرسائل الرئيسية التي خرج بها هذا التحليل هي **أننا نحتاج إلى الدولة**، بيد أنه سيتعين على الدولة، بشكل متزايد، أن تعمل على ثلاثة صُعد:

(أ) على الصعيد الوطني أو على صعيد الحكومة المركزية؛

(ب) على الصعيد دون الوطني نتيجة لأيلولة المهام إلى هياكل الحكم المحلي أو حتى إلى الجهات الفاعلة من غير أجهزة الدولة، التي تعمل ضمن الحدود التي وضعتها الدولة وتحت إشرافها؛

(ج) على الصعيد الدولي، حيث بدأت شيئا فشيئا تظهر ملامح صرح كامل للحكم العالمي، لكن من الواضح أنه يقوم على أكتاف الدول مدفوعا بالمبادرات التي تتخذها هذه الدول.

٥١ – ويطلب إلى الدولة بصورة متزايدة أن تعمل ''كحلقة وصل'' لهذه المستويات الثلاثة، لمواءمة وتنسيق الأنشطة والعمليات التي تشارك فيها جهات فاعلة مختلفة، حكومية وغير حكومية، وطنية ودولية، ذات اهتمامات وجداول أعمال قد تختلف اختلافاً كبيراً. ويمثل وجود مركز داعم قوي داخل نطاق كل دولة قومية شرطاً أساسياً مسبقاً ذا بعدين، هما: السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقدم على طريق الأخذ باللامركزية والتحرر من تنظيم الشؤون الاقتصادية وإزالة البيروقراطية على الصعيد المحلي؛ والتعاون الدولي بطرق تجلب الازدهار ليس إلى الأقلية فحسب، ولكن إلى الأغلبية الساحقة من سكان العالم.

٥٢ – ومن الأساسي تطوير مفهوم ''الدولة الاستراتيجية القوية''، الذي يناقض مفهومي ''البيروقراطية'' و ''الحكومة الكبيرة''. ويكون التركيز بصورة كاملة على النوعية، والنزاهة، والإنصاف بدلا عن الحجم أو الكمية. ويركز المفهوم على القيادة، والتمكين، والقدوة، والدافع، والنقاش، والتفاوض، والتوفيق، والمصالحة، بدلاً عن نهج ''القطع والحرق'' ونُهُج القيادة المشابهة المتجهة من القمة إلى القاعدة. ولرفع مستويات الأداء في هذا الصدد، ينبغي إيلاء تركيز خاص إلى الاحتراف المهني وبناء قدرات الحكومة أو تعزيزها.

خامسا – خطة لتعزيز القدرات ودور الأمم المتحدة

٥٣ – حددت الجمعية العامة بقرارها ٢٢٥/٥٠ أولويات لأنشطة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية. وعقب الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة بشأن الإدارة العامة والتنمية (نيسان/أبريل ١٩٩٦)، اعتمد فريق الخبراء عدداً من التوصيات المحددة بشأن إجراءات المتابعة. وأيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٢٣١/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أعمال فريق الخبراء في اجتماعه الخامس عشر (E/2000/66). ويسلط الضوء أدناه على أهم الأنشطة التي تستحق مزيداً من المتابعة والتعزيز وأكثرها صلة بالأمر.

ألف – الدعوة

٥٤ – لا يمكن التقليل من قدر أهمية توجيه الانتباه إلى المسائل المستجدة، وتحليل نطاقها المحتمل ونتائجها المحتملة، وتسليط الضوء على الخيارات المتعلقة بالسياسات. وتقوم

منظومة الأمم المتحدة، من خلال اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة التابعة لها، وحلقاتها الدراسية، ومؤتمراتها، ومنشوراتها، بتسليط الضوء على هذه المسائل الناشئة لمصلحة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وعند مطلع القرن الحادي والعشرين، يمر العالم بتغيرات تؤثر على كل فرد تأثيراً قوياً، ولكن بطرق مختلفة. وقد أوجدت العولمة، وهي عملية متعددة الجوانب، قدرا من التقارب في السياسات والممارسات، ولكنها أوجدت أيضاً فوارق متزايدة في بعض المجالات الأخرى. وينتج عن تنوع المشاكل المحيرة والاتجاهات المتضاربة وجهات نظر متصارعة. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة مدركة لهذه التعددية في الآراء إدراكاً ثاقباً وأن تدرك أنه لم يُتَح حتى الآن الاستماع إلا إلى القليل منها. والهدف هو كفالة حدوث مناقشة أكثر توازناً، مناقشة تجمع بين وجهات النظر من جميع مناطق العالم الرئيسية، ويبحث عن أوجه التكامل، ويسعى إلى فهم الاختلافات، وعله يؤدي إلى إصدار توصيات للعمل في المستقبل.

٥٥ - وقد كان ذلك، تقليدياً، هو دور فريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة. وعلى الرغم من أن المجلس الاقتصاد والاجتماعي يستعرض توصيات الفريق بانتظام، فإن صلته الضعيفة بالمجلس لم تُتِح له الدعم المطلوب للتحدث بثقة عن العلاقات المتعددة الجوانب بين الإدارة العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تشغل بال المجتمع العالمي بوجه عام، والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوجه خاص.

٥٦ - ويتمثل أحد التطورات البارزة المحددة في القرار ٢٢٥/٥٠ في ما يمكن أن يوصف بعولمة المسائل الرئيسية في شؤون الحكم والإدارة العامة. وأصبحت هذه المسائل، التي كانت حتى وقت قريب تعتبر حصرا من اختصاص الدول ذات السيادة، وتعتبر لذلك غير مناسبة للبحث في المحافل الدولية (مثل الفساد)، تناقش الآن علنا من قبل ممثلي الدول الأعضاء. ويعكس هذا التغير في الرأي العام إحساساً متزايداً بأن إحراز التقدم في بعض المجالات لا يمكن أن يكون إلا نتيجة لعمل دولي. وينبغي أن يصبح هذا دور هيئة استشارية دائمة من الخبراء والأخصائيين من مناطق العالم الرئيسية، الذين يمكن أن يسدوا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشورة موثوقا بها بشأن المسائل والاتجاهات الراهنة في الإدارة العامة والمالية العامة.

إعادة تشكيل هيكل فريق الخبراء وتنشيطه

٥٧ - أعرب فريق الخبراء، في التوصية ٤، التي اعتمدت في اجتماعه الخامس عشر، عن رأي مفاده أن علاقاته وتفاعلاته مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن تعزز بصورة أكبر، وأن مداولات المجلس بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تستفيد بصورة كبيرة من مساهمة فريق الخبراء. ولزيادة فعالية هذه المساهمة، أوصى الفريق المجلس بإعادة النظر في وضع فريق الخبراء وترتيبات تقديم تقاريره[٣].

٥٨ - عملاً بالتوصية المذكورة أعلاه، ومن أجل مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاضطلاع بإعادة النظر التي يقوم بها، قام مكتب فريق الخبراء، بالتشاور مع الأمانة العامة، بإمعان النظر في خيارات مختلفة متاحة داخل إطار هيئات المجلس الفرعية، أخذا في الحسبان التدابير التي اتخذها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لإعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة.

٥٩ - وجرى إمعان النظر هذا على أساس خلفية اختصاصات فريق الخبراء الحالية ومركزه. وكان المجلس قد قرر، بموجب قراره ١١٩٩ (د-٤٢) المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٦٧، أن يستعرض برنامج الأمم المتحدة في مجال

الإدارة العامة من حين لآخر في اجتماع للخبراء وأن يقدم تقرير الاجتماع إليه للنظر فيه. والفريق حالياً هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويأتي الخبراء من بلدان تمر بمراحل مختلفة من النمو بناء على دعوة يوجهها الأمين العام، ويعملون بصفاتهم الفردية. ويجتمع فريق الخبراء بوجه عام مرة كل سنتين لمدة أسبوع أو أسبوعين. ويُطلَع المجلس على أعمال الفريق بواسطة تقرير يقدمه الأمين العام.

٦٠ - وإذ أخذ فريق الخبراء في اعتباره تزايد أهمية مسائل شؤون الحكم لعملية التنمية، تناول في نظره المتمعن طرقاً ترمي، من ناحية، إلى تعزيز فعالية عمل فريق الخبراء وتأثيره على المداولات الحكومية الدولية بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وترمي من ناحية أخرى، إلى تعضيد توجيه المجلس في مجال السياسة العامة والتنسيق مع الهيئات الفرعية الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

٦١ - وحيث إن هذه المسائل تقع ضمن الاعتبارات التي أدت إلى التغييرات التي أدخلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخراً، في قراره ١٩٩٨/٤٦، فيما يتعلق بلجنة السياسات الإنمائية، فقد يرغب المجلس في النظر في نهج مماثل فيما يتعلق بفريق الخبراء.

٦٢ - ولذلك يمكن أن يكون تكوين الفريق موضوعاً لمشاورات تجرى مع الحكومات التي ترغب في ذلك، بينما يظل الفريق مؤلفا من خبراء يعملون بصفتهم الشخصية ويعينهم الأمين العام ويوافق عليهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن أن تحدد العضوية على نمط عضوية لجنة السياسات الإنمائية (التي تتألف من ٢٤ عضواً) وينبغي أن تعكس التوازن الجغرافي والجنساني المناسب وأن يأتي الأعضاء من ميادين الاقتصاد العام، والإدارة العامة، والمالية العامة، وهي ميادين مترابطة.

٦٣ - وإذا حددت مدة عضوية الخبراء بالفريق بثلاث سنوات كما هو الحال الآن بالنسبة للجنة السياسات الإنمائية، فسيوفر عقد اجتماعات سنوية لمدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل الاستمرارية والتركيز اللازمين، وييسر تعزيز التفاعل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وآلياته الفرعية.

٦٤ - ومن أجل الغايات نفسها، يمكن أن تُتخذ ترتيبات لكي يقوم المجلس بتوجيه برنامج عمل فريق الخبراء، من أجل جملة أمور من ضمنها تعزيز تأثيره على أعمال الآليات الحكومية الدولية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ولدعم قيام المجلس بهذه المهمة، يمكن أن يقدم الفريق مقترحاته في موضوع برنامج عمله لكي يدرسها المجلس ويوافق عليها. وسيعتمد الفريق تقريره في نهاية دورته ويقدم تقريره مباشرة إلى المجلس في دورته الموضوعية.

٦٥ - ويمكن أن تقدم الجمعية العامة، والهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين العام، عن طريق المجلس، اقتراحات أيضا بمسائل لكي ينظر فريق الخبراء فيها.

٦٦ - ولعل من الطرق التي يمكن سلوكها لكي تعكس تجديد فريق الخبراء وتحقيق مزيد من التوجه الإنمائي المطلوب أن يغير اسمه ليصبح ''لجنة الإدارة العامة من أجل التنمية''.

باء - تحقيق فهم مشترك

٦٧ - لا يؤدي التنوع العالمي للممارسات والثقافات ووجهات النظر إلا إلى تعزيز الحاجة إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن المسائل الأساسية ذات الأهمية ولبناء شبكات لتيسير المناقشة فيما بين مؤسسات الدولة. ومع أن الاعتبارات الوطنية تمثل عناصر أساسية من العناصر المكونة للنظم الإدارية في كل بلد، فقد تطورت مبادئ وتوجيهات لقيت اعترافا مشتركا، مثل المبادئ التوجيهية المتعلقة بنزاهة الانتخابات وإدارتها؛ ومواثيق الخدمة المدنية؛ وقواعد سلوك الموظفين العموميين؛ ومعايير المحاسبة والمراجعة العامتين.

ويمكن أن تقوم الأمم المتحدة، من خلال أعمال فريق خبراء معزز وأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدور رئيسي في هذا المجال بسبب عالميتها وحيادها. وهذا مجال نامٍ ولديه قابلية للتوسع.

٦٨ - وعلى سبيل المثال، قام وزراء الخدمة المدنية الأفارقة، بدعم تقني مقدم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بصياغة ميثاق للخدمة العمومية الأفريقية واعتماده؛ ويشمل الميثاق ما يلي:

(أ) تحديد إطار لتوجيه دوائر الخدمة العمومية في أفريقيا لدى اتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية وتنظيمية وتقنية وعملية لتهيئة ظروف ملائمة لتحقيق الأداء السليم للخدمة العمومية وتحسين نوعية خدماتها؛

(ب) تحديد وتعريف مبادئ السلوك وقواعده لموظفي الخدمة العمومية وموظفي الدولة، الذين يجب أن يعملوا على تهيئة بيئة محايدة ومستقرة ومؤاتية لتعزيز القيم الأخلاقية وصورة الخدمة العمومية، فضلاً عن الروح المهنية لموظفيها؛

(ج) التعبير عن رغبة الدول الأفريقية وتأكيد التزامها السياسي والأخلاقي بتحسين الخدمات المقدمة إلى المواطنين وكفالة استخدام الموارد المخصصة لهذه الخدمات بكفاءة.

٦٩ - وفي هذا الصدد، أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التوصية ٨ لفريق الخبراء التي تنص على أن ''يولى اهتمام كبير لتوسيع نطاق العمل الذي أنجزه بالفعل وزراء الخدمة العمومية الأفارقة، وأن ينظر في وضع ميثاق نموذجي للخدمة العمومية يصدر عن الأمم المتحدة''.

٧٠ - ولكفالة تمكن فريق الخبراء المعزز والمجلس من العمل بكامل قدراتهما وتزويدهما بثروة المعلومات المتاحة بشأن بيانات القطاع العام والاتجاهات العالمية، التي يمكن أن يقوما بناء عليها بتكوين وتطوير وتفصيل رأي ومشورة مستنيرين، ينبغي أن تحصل هيئات البحث والتحليل على الدعم الكامل من فريق بحث قدير وأمانة خاصة به. وإن الحاجة ماسة إلى إجراء دراسة منهجية للاتجاهات والسياسات الحالية، من شأنها أن تساعد مساعدة كبيرة في البحث عن استراتيجيات وطرق للإصلاح أنسب من تلك التي جربت بالفعل في الماضي. والأمم المتحدة، التي هي الأولى في هذا الميدان والتي ترعى ما يُعتقد أنه أقدم برنامج للتعاون التقني في مجال الإدارة العامة وشؤون الحكم، في موقع يؤهلها تماماً لتنفيذ هذه الدراسة.

جيم - تقاسم المعلومات وتبادل التجارب

٧١ - إن وصول الحكومات التي شرعت في إصلاح الإدارة العامة إلى معلومات مستكملة وموثوق بها عنصر أساسي من عناصر اتخاذ القرارات على نحو سليم. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز قدراتها على جمع المعلومات المتعلقة بالإدارة العامة وتنظيم هذه المعلومات ونشرها. وشبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة أداة قوية، متاحة للدول الأعضاء للوصول إلى المعلومات بصورة فورية (انظر المرفق أدناه). وينبغي أن توسع قدرة الشبكة على ربط المنظمات الإقليمية للإدارة العامة في شبكة متفاعلة للتبادل لكي تشمل المؤسسات الوطنية والأجهزة الوطنية الرئيسية لرسم السياسات، مثل وزارات الإدارة العامة.

٧٢ - وأيد فريق الخبراء، في التوصية ١٤، تأييداً تاماً وأقر خطة عمل مشروع عائد التنمية المتعلق بشبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للمؤسسات الإقليمية لأغراض بناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة كآلية للتعاون تستخدم تكنولوجيا المعلومات في هذا المجال. وأكد الحاجة إلى تعميق أثر المشروع بتعزيز قدرات الوزارات الوطنية والمدارس

والمؤسسات الوطنية للإدارة العامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الوصول إلى البيانات والمعلومات والتدريب عن طريق تكنولوجيا المعلومات[٤].

٧٣ - إن المعلومات لصانعي القرارات بمثابة الأكسجين للكائنات الحية. ويستفيد صانعو القرارات المسؤولون عن اتخاذ قرارات تؤثر على هيكل الإدارة العامة وأدائها استفادة كبيرة من التبادل المباشر للمعلومات مع نظرائهم بشأن الصعوبات التي يواجهونها، وجوانب النجاح والإخفاق، وطرائق تنفيذ محددة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تيسير هذه الاتصالات والتبادلات من خلال تنظيم اجتماعات ومحافل يشارك فيها راسمو السياسات والمسؤولون الرفيعو المستوى. وفي هذا الصدد، أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي توصية فريق الخبراء بأن ''تنشئ الأمم المتحدة آليات مناسبة من أجل إتاحة الفرصة أمام وزراء الدول الأعضاء و/أو مسؤوليها الرفيعي المستوى المسؤولين عن الإدارة العامة للاجتماع بصورة دورية بغية مناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك وتبادل الخبرات''[٥].

دال - بناء القدرات الاستراتيجية والمهارات الأساسية

٧٤ - ليس ثمة شك في أن إضفاء المعنى على الديمقراطية ورفع مستويات الكفاءة في مجال الحكم ينطلقان من تعزيز قدرة الدول على تلبية احتياجات مواطنيها وتوقعاتهم. وباستثناء حقوق الإنسان، ذات الصفة العالمية بحكم طبيعتها، فإن هذه الاحتياجات والتوقعات ليست واحدة في جميع أنحاء العالم، ولكنها نتاج للثقافة والظروف. ولهذا السبب بالذات، ثمة حاجة ملحة لبناء المهارات القيادية والقدرات الاستراتيجية اللازمة لوضع البرامج الإصلاحية، وتسييرها، ورصدها، وتقييمها، في جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٧٥ - وفي هذا العصر الذي تسوده العولمة والتقدم السريع في مجال العلم والتكنولوجيا، ستكون هناك حاجة دوما للخبرة الأجنبية والمساعدة المتخصصة. بيد أن الأمر الضروري للبلدان النامية والحكومات بصفة عامة هو أن تكون تحت تصرفهم ورهن مشيئتهم المعلومات، والمعرفة، ونطاق المهارات التي تمكنهم من القيام بما يلي:

(أ) المبادرة إلى التدخل على الصعيد الوطني ودون الوطني والدولي؛

(ب) وضع السياسات الوطنية الفعالة، وتنفيذها، وتقييمها؛

(ج) القيام بالمشاورات والمفاوضات الضرورية على كلا المستويين الدولي ودون الوطني من أجل إظهار المصلحة العامة وتحديد معالمها والترويج لها والدفاع عنها؛

(د) المساعدة في إحلال السلام وتعزيزه على الصعيدين الوطني والدولي، وأداء دورهم كأعضاء في المجتمع العالمي أداء فعالا.

٧٦ - وبوسع الأمم المتحدة المساعدة في تقديم الخدمات الاستشارية في مجال رسم السياسات، وينبغي لها تقديم هذه المساعدة. والإصلاحات والمبادرات في مجال الإدارة العامة، ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف الوطنية. غير أنه يمكن للمشورة السليمة في مجال رسم السياسات إتاحة خيارات في هذا الصدد للسلطات الوطنية، يمكن استيعابها لاحقا وتحويلها إلى استراتيجيات وبرامج وطنية.

٧٧ - ويشكل تطوير الموارد البشرية القوة الدافعة لجميع المؤسسات في كافة عمليات صنع القرار. ولذلك، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بإجراءات تهدف إلى وضع قاعدة موارد بشرية للإدارة العامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويمكن للشبكة المنشأة - شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية من أجل بناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة - أن تكون نموذجا يحتذى للتعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء في مجال تطوير هذه المهارات الأساسية، وصقلها، بعون من تكنولوجيا التدريب الحديثة.

وينبغي أن تركز هذه الأنشطة على تطوير الكفاءات في مجالات مثل: التخطيط للسياسات العامة ووضعها؛ إدارة البرامج؛ إدارة الموارد البشرية وتطويرها؛ إدارة النقود، والمعدات، والتكنولوجيا، والمعلومات؛ وقياس الأداء، ورصده، وتقييمه.

٧٨ - وحتى يتسنى ردم الفاصل الرقمي في زمن صارت فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتغلغل في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الإدارة العامة، ينبغي للأمم المتحدة بذل جهود خاصة لتمكين الحكومات من الإفادة من الإمكانيات التي تحملها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتمكن الإدارة العامة من أداء وظائفها، ولتوصيل الخدمات، ولتعزيز العلاقات مع المواطنين. وينبغي مضاعفة النتائج التي تم تحقيقها من خلال شبكة الأمم المتحدة من أجل بناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة، وذلك من خلال القيام بمبادرات تهدف إلى ربط سلطات الإدارة العامة الوطنية بأحدث مظاهر التقدم التكنولوجي. وإن دور التكنولوجيا الحديثة في عملية التحديث ذو أهمية جوهرية. غير أن من العبث الإدعاء بأن التكنولوجيا فيها جميع الإجابات، ويمكنها تحقيق النتائج، دون أن يواكب ذلك تدريب ملائم للموظفين، ودعم القيم الأساسية. وفضلا عن ذلك، فإن الإصلاحات الهيكلية لآلية الحكم وتنظيم العمل في الوكالات الحكومية هي التي تمكن التكنولوجيا من أن تؤتي الثمار الكاملة لإمكانياتها.

هاء - تعزيز القيم الأساسية للخدمة العمومية

٧٩ - يحتوي منشور صدر عن الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة وعنوانه: الخدمة العمومية في مرحلة انتقالية: تعزيز دورها، ومهنيتها، وقيمها ومعاييرها الأخلاقية (ST/ESA/PAD/SER.E/77)، على ورقات تحليلية تتعلق بأخلاقيات الخدمة العمومية. ووفقا لهذا المنشور، فإن القيم الأساسية للخدمة العامة تشمل ما يلي:

(أ) إعادة تقدير قيمة التعلُّم، والتزاهة، والكفاءة؛

(ب) التشديد على نظام الاستحقاق، مع إيلاء الاهتمام الكافي للعمل الإيجابي الذي يستهدف صالح المجموعات التي عانت من الحرمان لأسباب تاريخية، أو لغير ذلك من الأسباب؛

(ج) تنامي الإحساس باحتياجات المواطنين واحترامها؛

(د) التشدد في مكافحة الإهمال الوظيفي، والفساد، والجريمة؛

(هـ) تزايد الاعتراف بأهمية الحاجة إلى تقدير الاجتهاد، والإخلاص، والإنجاز، والاستحقاق؛

(و) زيادة الاعتراف بقيمة حياد الموظفين المدنيين، والحاجة إلى كفالة درجة من الاستقلال لإدارة شؤون الموظفين العموميين، وذلك لحمايتهم من الضغوط الخارجية كي يتسنى ضمان جودة الأداء وتوفر الدوافع، والتزاهة، والمهنية في قطاع الخدمة العمومية.

٨٠ - ودعا فريق الخبراء في اجتماعه الخامس عشر إلى ''إعلان يوم الأمم المتحدة للخدمة العمومية بغية الاحتفال بقيمة وفضائل تقديم الخدمات إلى المجتمع على الصعيد المحلي والوطني والعالمي، مع تخصيص جوائز يقدمها الأمين العام للمساهمين في قضية تعزيز دور الخدمة العمومية ومكانتها وتسليط الأضواء عليها''[٦]. وتعكس هذه التوصية التغيرات الهامة التي طرأت وغيَّرت شكل الإدارة العامة. وهي تذكرنا فضلا عن ذلك بأن تكنولوجيات الإدارة تحتاج إلى تشبيعها بالقيم التي تخدم المصلحة العامة.

واو - تقديم المساعدة في مجال بناء المؤسسات

٨١ - من العبث الادعاء بأنه يمكن إرساء هذه القيم وتبنيها دونما أي اعتبار للبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية التي يعمل فيها جهاز الخدمة العمومية، بل أيضا - وهذا أكثر أهمية - دون توفر الهياكل الملائمة، والأطر التشريعية

والسياسية المصممة لاجتذاب من يُحتاج لاستخدام مهاراتهم من الرجال والنساء اللازمين، والاحتفاظ بهم، وتطويرهم، وتحفيزهم، واستخدام مهاراتهم استخداما منتجا وفعالا. وإن تقديم المساعدة للبلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، في بناء هذه الهياكل والأطر السياسية، أو صقلها، أمر ذو أولوية عاجلة، ويوصي بذلك هذا التقرير بقوة.

٨٢ - ويجب أن تشمل مساعدة البلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، على مجابهة التحديات الملحة التي تفرضها العولمة، إدراج برامج موضوعة لتعزيز القدرة على معالجة قضايا التنوع والتعقد والتغير. وهذه الحاجة هي حاجة مؤسسية، وبعبارة أخرى، فإنها تتطلب إنشاء أو صقل الهياكل اللازمة للتشاور، والوساطة، وتنسيق السياسات. وتتضح هذه الحاجة أيضا في الصورة الجديدة لما يجب أن يتصف به كبار المستشارين في مجال السياسة العامة وكبار المديرين العامين. فعلى الصعيد المحلي والوطني والدولي، يواجه المستشارون في مجال السياسة العامة وكبار المديرين العامين بصورة متزايدة مهام عسيرة، هي التوفيق بين الخلافات، والتوسط في المنازعات، وإيجاد حلول للمنازعات الشائكة، والتفاوض لأجل الوصول إلى اتفاقات، ومحاولة بناء توافق في الآراء في بيئة تتسم بعدم الاستقرار يتخذ فيها التمييز طائفة من الأشكال. وهي تشمل التنوع الثقافي، أو الإثني، أو اللغوي أو الديني، أو الأيديولوجي؛ وتنوع الأنظمة السياسية والقانونية والاقتصادية؛ وتباين الظروف، والمصالح، ووجهات النظر.

٨٣ - ومما يزيد الظواهر المذكورة أعلاه تعقيدا وجود سلسلة عريضة من مجالات التخصص التي تدخل في صنع السياسات وتنفيذها. وتتطلب هذه التحديات من الدول، والأطراف الأخرى الفاعلة على المسرح الدولي، تعزيز قدراتها من أجل التخطيط للسياسات على المدى البعيد، والتركيز، والتشاور والتنسيق. كما أنها تتطلب إيجاد المؤسسات والكفاءات اللازمة لإجراء المفاوضات حول المسائل المتعددة الجوانب والبالغة التعقيد. ويمكن للمجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، القيام بدور كبير في هذا الصدد، من خلال تقديم الخدمات الاستشارية في مجال السياسة العامة، وتنظيم برامج تدريبية محددة الأهداف، وتبادل المعلومات. وإن مهمتها في واقع الأمر ذات جانبين:

(أ) على صعيد الدول، تحتاج إلى التعاون مع البلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، في بناء قدراتها على توفير حكم ديمقراطي وأكثر فعالية، والاضطلاع بدور أكثر إيجابية على المسرح الدولي؛

(ب) على الصعيد الدولي، تحتاج إلى التعاون مع جميع الدول، فضلا عن المنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف الفاعلة من غير الدول، في تحسين آلية الحكم العالمي، وتحديثها، وصقلها.

زاي - تحسين تنسيق المساعدة الإنمائية

٨٤ - إن المسار المرسوم أعلاه يجعل لزاما أكثر من أي وقت مضى أن تكون المبادرات والبرامج التي تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في إصلاح مؤسساتها وأنظمتها الإدارية جزءا من استراتيجية منسقة ومتساوقة. ففي أحايين كثيرة، قامت الوكالات متعددة الأطراف و/أو الثنائية، بنية حسنة، برعاية برامج مساعدة جزئية، ومتناقضة أحيانا.

٨٥ - وفي مجال الحكم والإدارة العامة، تؤدي الجهود غير المنسقة، عندما تقترن بمتطلبات أو اشتراطات خاصة، إلى مزيد من الإضعاف لقدرة البلدان المستفيدة على التحكم في عملية الإصلاح، واستيعابها.

٨٦ - وعملا بأحكام القرار ٥٠/٢٢٥، اتخذت منظومة الأمم المتحدة خطوات عديدة لتعزيز التنسيق في هذا المجال، على النحو الموضح في التقرير السابق للأمين العام عن هذا الموضوع (A/53/173). وقد تم عقد شراكة استراتيجية بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجال واسع النطاق المتعلق بالحكم وإدارة القطاع العام. وإن الغرض من هذه الشراكة هو ضمان وجود دعم متبادل بين الهيئتين في هذا المجال، والعمل بأسلوب تكاملي

وغير تنافسي، وتعزيز ولاية كل منهما، وأنشطتهما، والتخلص من ازدواجية الجهود.

٨٧ - ويتم إقامة شراكات مماثلة ثنائيا وجماعيا فيما بين الوكالات العاملة في هذا المجال. ويتمثل التحدي حاليا في توسيع نطاق هذا التنسيق ليشمل مؤسسات غير تابعة للأمم المتحدة، والأطراف الفاعلة الأخرى في مجال المساعدة الإنمائية. ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يلعب دورا بالغ الأهمية في الترويج لمزيد من الجهود المتساوقة في مجال تقديم المساعدة الإنمائية لقطاع الإدارة العامة.

سادسا - استنتاج

٨٨ - شهدت السنوات الخمس التي مضت منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠ تضاعفا في الإصلاحات الهامة التي أجريت في بلدان عديدة وفقا للخطوط التي حددتها الجمعية العامة. ومن الدروس الهامة التي انبثقت في هذا الصدد أن إصلاح الإدارة والتنظيم عملية مستمرة ومتعددة الجوانب. وتتطلب التغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم تكيُّف المؤسسات والأنظمة مع هذه البيئة دائمة التغير. وقد تم التشديد في هذا التقرير بوجه خاص على الحاجة إلى مساعدة البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في دعم قدراتها على القيام بشؤون الحكم.

٨٩ - ويستطلع التقرير طبيعة بناء القدرات، بالترادف مع مفهوم الدولة الاستراتيجية القوية. ويعرف مفهوم بناء القدرات أو تعزيز القدرات بأنه المعامل المطلوب لمساع ثلاثة متداخلة ويكمل بعضها بعضا، وهي: بناء المؤسسات؛ وتنمية الموارد البشرية؛ والكفاية التكنولوجية.

٩٠ - وينبغي أن تصبح القدرة على إدارة الإصلاح والتغير المستمرين، بطريقة منظمة، عنصرا رئيسيا في جهود بناء القدرات. ولقد أثبت التوجيه الذي قدمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، مقترنا بتوجيهات الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة بشأن الإدارة العامة والتنمية، ومتابعتها، أهميته الجوهرية للدول الأعضاء في هذه العملية الإصلاحية المستمرة وذات الجوانب المتعددة. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقديم التوجيه في مجال السياسة العامة، وذلك بالأشكال التي يريان أنها الأكثر ملاءمة لمساعدة الدول الأعضاء في المحافظة على ما اكتسبته من زخم، تمشيا مع ''المسار'' المرسوم لتنفيذ إعلان الألفية.

الحواشي

(١) E/2000/66، الفقرة ٧٣.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٤٨.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٧.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ١٧.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ٨.

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ٦.

مرفق

شبكة الأمم المتحدة من أجل بناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة

قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، عملا بالولاية الممنوحة بموجب قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٥، بإنشاء شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية من أجل بناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة. وهذه الشبكة مصممة لإيجاد منفذ الكتروني يربط حاسوبيا بين المؤسسات الإقليمية والوطنية المعنية بالإدارة العامة والمالية العامة، وذلك لتبادل المعلومات، وتبادل الخبرات، وإتاحة التدريب أثناء العمل، في مجال سياسات وإدارة القطاع العام. ويتمثل الهدف الطويل الأجل لهذه الشبكة في بناء قدرة هذه المؤسسات الإقليمية والوطنية على الوصول إلى المعلومات ذات الصلة، وتجهيزها، ونشرها، من خلال أحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من أجل العمل على قيام إدارة عامة أفضل.

وتوفر شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية من أجل بناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة ما يلي: إتاحة واسعة النطاق للاستفادة من الخبرات في مجال ممارسة رسم السياسات العامة وإدارتها على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي؛ بناء القدرات وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال إدارة المعلومات والمعرفة؛ وتوفير شبكة معلومات يوجهها الطلب وتكون ذات طبيعة تفاعلية متبادلة. والأهم من ذلك هو أن هذه الشبكة هي ذات طبيعة دينامية، وليست نتاجا ذا طبيعة جامدة، وهي تهدف إلى الاستجابة بصورة مستمرة لاحتياجات مستعمليها في مجالات العمل شديدة الحيوية.

والجهات المستفيدة من الشبكة هي الوكالات الحكومية، ومؤسسات الإدارة العامة الإقليمية والوطنية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية. وإن المواضيع الرئيسية التي تقع في دائرة اهتمامها هي: سياسات الاقتصاد العامة؛ الحكم وبناء القدرات؛ الخدمة المدنية وإصلاح القطاع العام؛ الابتكار في مجال الإدارة وتطويرها؛ والمالية العامة. وتوفر الشبكة خمس خدمات/منتجات حاسوبية رئيسية، بما في ذلك: المعلومات؛ التدريب؛ الخدمات الاستشارية التقنية؛ عقد المؤتمرات؛ وتقديم خدمات الدليل الإرشادي على المستوى العالمي.

وتقوم شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بتنفيذ هذه الشبكة وإدارتها، وذلك من خلال شراكة وثيقة مع حوالي خمس عشرة مؤسسة دولية وإقليمية في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة، وهي تمثل جميع المناطق الإقليمية في العالم.

ويمكن الوصول إلى شبكة الأمم المتحدة من أجل بناء القدرات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة على الموقع التالي: http://www.unpan.org.